ISSN: 2716-9170 مجلة سوسيولوجيون

المجلد: **الأول** العدد: **01** السنة: **2020**

التنشئة الاجتماعية وتحدي التغيرات القيمية بالمغرب

-المدرسة والمجتمع-

Socialization and the challenge of value changes in Morocco

-School and Society-

الصديق الصادقي العماري، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس،المملكة المغربية

addkorasat1@gmail.com

ملخص:

تعتبر هذه المقالة بمثابة مدخل نظري لموضوع التنشئة الاجتماعية في المدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتحديات التغيرات القيمية المجتمعية التي يعرفها عالم اليوم، و مدى قدرة وإمكانية تجويد آليات وأساليب التنشئة من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي. وتعالج المقالة إشكالية أساسية تتعلق بالهوة الكبيرة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع بالرغم من كل المحاولات الإصلاحية للمنظومة التربوية، وبالرغم من الشعارات النظرية المعتمدة على مستوى البرامج الاستعجالية والاستدراكية لتصحيح ما يمكن إصلاحه، غير أن واقع السلوكات الفردية والجماعية داخل المجتمع تبرز المستوى الهزيل لمخرجات المدرسة، وتمت الاستعانة في الأخير بالمدرسة المغربية كنموذج للدراسة، لإبراز هذه التحديات القيمية في المجتمع المغربي.

وقد تمّت معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة: ما التنشئة الاجتماعية؟ الأسرة، والمدرسة والمجتمع: أية علاقة؟ المدرسة المغربية أمام إشكالية التغيرات القيمية: ما مفهوم القيم؟ ما علاقة التربية بمنظومة القيم؟ بأي معنى يمكن الحديث عن أزمة القيم في المدرسة المغربية؟ ما واقع مدرسة القيم في ضوء التحولات المجتمعية؟

الكلمات المفتاحية : التنشئة ،المدرسة، المجتمع، مؤسسة، القيم

Abstract:

This article is a theoretical framework of the theme of social education at school and other social institutions, especially the issues related to the challenge of the changes of the social values that the whole world is going through, and the possibility of upgrading the mechanisms of social education for social integration.

This article tackles a fundamental issue that is linked to the huge gap between school and social institutions despite the attempts to reform the educational system. And in spite of the theoretical slogans that are rely on the level of emergency programmes for carrying out reforms.

This theme has been tackled through answering the following questions: What is social education and its relation with family, school, and society? what are values? What is the relationship between education and values' system? In what sense can the crisis of values at the Moroccan school be discussed? What is the reality of the school of values in view of social changes?

Keywords: education, school, social, institutions, values,

مقدمة

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيرا على الأبناء في مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسبون العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم، وتتم من خلال وسائط ومؤسسات اجتماعية متعددة، وتعد المدرسة والأسرة أهم هذه المؤسسات، فالأبناء يتلقون عن الأسرة مختلف المهارات والمعارف الأولية، كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى، ويبرز دورها، أي الأسرة، في التوجيه والإرشاد من خلال عدة أساليب قد تكون صحيحة وسوية أو غير ذلك، مما ينعكس على شخصية الأبناء وسلوكياتهم سواء بالإيجاب أو السلب. و المجتمع يعمل على تشجيع وتقوية بعض الأنماط السلوكية المرغوب فيها، والتي تتوافق مع قيمه وحضارته، في حين يقاوم ويثبط أنماطا أخرى من السلوك غير المرغوبة.

المدرسة ليست سوى مؤسسة اجتماعية من بين المؤسسات الأخرى داخل المجتمع، وقد تدعي لنفسها الانغلاق على الذات بدعوى نظمها وقوانينها، بيد أن هذا الانغلاق ظاهري فقط لأنها تعكس مختلف التيارات الاجتماعية بكيفية شعورية أو لا شعورية، ولكنها تعمد إلى التربية والتكوين وفق الفلسفة التربوية التي تمثلها كمؤسسة تسعى إلى الاندماج الاجتماعي، عبر تحقيق أهداف مرسومة على المدى القريب والبعيد، مما يجعلها أمام مجموعة من التحديات الكبرى، أولها حمل شعار التنمية البشرية المستدامة، وثانيها مدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العصر الذي يعرف ثورة معرفية ومعلوماتية هائلة، وعامل التغيرات القيمية الطارئة، كذلك طبيعة الفلسفة التربوية التي من شأنها ترجمة كل هذه الإجراءات إلى عمليات ملموسة.

فلكل مؤسسة اجتماعية خطاب، وذلك هو شأن المدرسة التي تتميز بخطاب تربوي محدد مبني على مرجعية ثقافية تعكس فلسفتها التربوية التي تنتصر إليها، "والتي من خلالها تسعى إلى تمرير إيديولوجية خاصة، تظهر في البرامج والمناهج والمحتويات والأساليب والتقنيات والأهداف العامة والخاصة، وكذا العلاقات المتبادلة بينها وبين النظم والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وفي إطار هذه العلاقات تحاول المؤسسة التعليمية أن تكون طرفا قويا له شخصيته المادية والمعنوية بطريقة براغماتية"([1]). غير أن الإشكال المحوري الذي تتخبط فيه اليوم هو إكراهات التحولات المجتمعية في جميع المجالات، وبهذا تتسع الهوة يوما بعد يوم بين المدرسة والمجتمع، خاصة على مستوى القيم والاندماج السوسيو اقتصادي.

لكن هل يمكن الحديث عن مدرسة مغربية منسجمة، كجزء من المجتمع، مع مختلف الأجزاء الأخرى، وفق تصور متكامل لتحقيق تنمية فعلية للفرد ثم للمجتمع؟ أم مجرد إيديولوجيا تخفي وراءها أهدافا خاصة من خلال ممارسة العنف الرمزي و تمرير نموذجها الثقافي؟ كيف تتأثر التنشئة الاجتماعية بالتغيرات القيمية المتسارعة التي تعرفها جميع مؤسسات المجتمع؟

1.مفهوم التنشئة الاجتماعية

يرجع الفضل في نحت مفهوم التنشئة الاجتماعية إلى عالم الاجتماع الكبير "إميل دوركايم Emile Durkheim"، "في أعماله السوسيولوجية الخاصة بالتربية. وبالفعل فإن دوركهايم باعتباره يمثل الاتجاه الإنساني Humaniste في سوسيولوجيا التربية"[2]، هو أول من قدم تنظيرا سوسيولوجيا متميزا للتربية، محاولا بذلك تجاوز الأطروحات الفلسفية المثالية والمجردة لكل من كانط، وسبنسر، وهربارت([3]). وقد عرف دوركايم التنشئة الاجتماعية بأنها: "الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال الصغيرة التي لم تصبح بعد ناضجة للحياة الاجتماعية، وموضوعها إثارة وتنمية عدد من الاستعدادات الجسدية، والفكرية، والأخلاقية عند الطفل، والتي يتطلبها المجتمع السياسي في مجمله، والوسط الذي يوجه إليه".[4] وبهذا، التنشئة الاجتماعية هي انتقال الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي عن طريق التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وهي ما يجعل الفرد عضوا فاعلا في المجتمع الذي يعيش فيه، وبذلك هي عملية تعليم الفرد المعتقدات والقيم بما يجعله مسؤولا وعضوا مقتدرا في المجتمع.

كما أن هذا الانتقال، حسب دوركايم، يتم من خلال فرض أولويات المجتمع على الفرد، حيث "تمثل التنشئة الاجتماعية نوعا من الضغط الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع على الفرد لترويضه وتكييفه مع المنظومة الاجتماعية، ويبدو الفرد ككائن غير مستقل وسلوكه ليس سوى إعادة إنتاج نماذج مكتسبة خلال مرحلة الطفولة".[5] فالتنشئة الاجتماعية، حسب هذا الاتجاه، تتميز بالقهر والتعسف، من خلال إلزام الفرض للضمير الجمعي الذي يميز الجماعة الاجتماعية،

إنها منظومة القيم الجمعية المتفق عليها والتي تحكم كل خيوط الجماعة. وهو الأمر الذي يسير في اتجاهه "بودون وبوريكو "أن تناول التنشئة الاجتماعية كنوع من الترويض، يتم من خلاله الدفع بالفرد إلى استدخال معايير وقيم ومواقف وأدوار ودرايات وإتقانات، من شأنها أن تشكل برنامجا معينا موجه بالتالي للتنفيذ بطريقة ميكانيكية نوعا ما"(6).

غير أن التنشئة الاجتماعية لا يمكن أن تقتصر على القهر الاجتماعي كما حدده دوركهايم، لأن الفرد ليس آلة متلقية عاجزة عن إدراك ما يجري حوله، أو التمييز بين ما يمكن أخذه من أشكال ثقافية في المجتمع من جهة, وما يمكن أن يضر تبنيه من هذه الأشكال من جهة أخرى. "الأمر الذي أكد عليه عالم الاجتماع الفرنسي (ألان تورين AlainTouraine) من خلال أعماله المتعددة مثل "الحركات الاجتماعية" و"نقد الحداثة". حيث وجه نقدا عنيفا للنظريات التقليدية الوضعية خاصة مع "أوجست كونت" و"إميل دوركايم"، لأنها ركزت على دراسة القهر والتعسف الاجتماعي الذي يمارسه التنظيم الاجتماعي مثل الأسرة والمجتمع والدولة، وأهملت دور الفاعلين الذين يسعون للتحرر من هذا القهر من خلال بناء عالم اجتماعي خاص يكون فيه الفرد فاعلا مع من يتقاسم معهم نفس الخصائص والمميزات، وذلك من خلال تصوره النظري حول "سوسيولوجيا الفعل""(7)، فالأمر بالنتيجة يتدخل فيه اختيار الفرد وفق نسبة تحددها عوامل مختلفة، كالفروق الفردية بين الأفراد والنضج ووضوح المبادئ والإرادة وغيرها، فلا يصح أن نعدم نسبة الاختيار تماما.

التنشئة الاجتماعية عملية ثقافية يتم بواسطتها نقل الثقافة من جيل إلى آخر، بما يمكن الأفراد منذ طفولتهم من العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة. هي الكيفية التي يتكون بها الإنسان اجتماعيا من خلال عملية تفاعله بما لديه من استعدادات للتكيف مع البيئة التي يعيش فيها، ومن خلالها يتم تكوين ونمو تدريجي لشخصيته الفريدة واندماجه في الجماعة. لذلك، التنشئة الاجتماعية "تتسم بطابع الاستمرارية، ذلك أنها تمتد عبر كافة مراحل الحياة، كما تجدر الملاحظة إلى أنه لا ينبغي الخلط ما بين التنشئة الاجتماعية ومفهوم الشخصية بالرغم من تلازمهما، ذلك أن الشخصية في معناها المبسط، تدل على التنظيم الدينامي للسمات، التي تميز شخصا معينا عن شخص آخر في توافقه المميز لبيئته"(8).

وبشكل عام يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية تهدف إلى تزويد الفرد بخبرات معينة على مستوى الوظائف، من خلال ضبط سلوكه وإشباع حاجاته ومساعدته على تمثل ثقافة المجتمع ومعاييره، ومن ثم إكسابه معرفة بأدواره ومركزه الاجتماعي المتوقع منه بناء على القيم والاتجاهات والرموز وأنماط السلوك والعناصر الثقافية الخاصة بالجماعة، بالإضافة إلى خبرات على مستوى التغير الاجتماعي المرجو الوصول إليه، من خلال مراقبة الاتجاهات والنزعات والظواهر، سواء القديمة أو المستجدة في المجتمع، من أجل العمل على تفنيدها وتقويمها

للمحافظة على ما هو نافع ونبذ ما هو ضار ،والإتيان بأفكار مبتكرة وفق حاجة المجتمع والإنسانية.

2.واقع الحال في المدرسة المغربية

تميز مجال التعليم بالمغرب قبل الحماية، وحتى في ظلها، بطابع تقليدي، تمثل ذلك في طبيعة ونوع المؤسسات المشرفة عليه، فقد كان الكتاب بإدارة الفقيه الذي يمثل شخصية يتمتع بكاريزما قوية، يحتل مكانة متميزة وعظيمة سواء لدى التلاميذ أو أولياء أمورهم. وقد تمثل الطابع التقليدي للتعليم كذلك في كون محتوياته لم تخرج عن ما هو ديني صرف مثل حفظ القرآن وأصول الدين...، وفي ظل هذه المرحلة "اتسمت العلاقة بين الأسرة والمدرسة في إطار هذا التعليم التقليدي بطابعها المباشر، ذلك أن الجميع كان يتحمل مسؤولية تمويل وتدبير مؤسسة الكتاب، وهو الأمر الذي نستجلي منه أن هذا النمط من التعليم، كان يحظى باهتمام خاص من لدن محيطه الاجتماعي، خاصة إذا علمنا أنه كان منفتحا على أفقين مستقلين، يتمثل أولهما في تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة على المستوى المهني، وثانيهما في تحقيق مكانة اجتماعية معنوية، الشيء الذي لا يمثل شرفا اجتماعيا للفرد وحده، بل ولأسرته وعائلته كذلك"(9).

فالمدرسة لوحدها غير قادرة على تحقيق النهضة المطلوبة وبذلك تحتاج إلى تظافر جهود مؤسسات المجتمع الأخرى وفق مقاربة تشاركية، فالأسرة مثلا، مازالت إحدى المؤسسات ذات الأثر البعيد في المجتمع. ذلك لأن "الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتشكيل ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عمليات الأخذ والعطاء، والتعامل بينه وبين أعضائها، وفيها يتلقى أول إحساس بما يجب أو لا يجب أن يقوم به"(10). ففي الأسرة يتعلم الطفل اللغة، ويكتسب بعض الاجتهادات، ويكون رأيه عن ما هو صحيح أو خاطئ، فالأسرة هي النواة التكوينية الأولى لحياته، وأثرها يلازمه حتى يدخل إلى المدرسة وما بعدها، لذلك فتربية المدرسة هي امتداد لتربية الأسرة. فكثير من مظاهر سلوك الفرد ما هي إلا انعكاس لحياته المنزلية، ومن هذا المنطلق وجب التعاون والتواصل الدائم بين المدرسة والأسرة.

إن علاقة المدرسة المغربية بمؤسسات المجتمع الأخرى لا ترتكز على مبادئ التواصل والتفاعل المتبادل، والشراكة الفعالة، مع تسخير كل الإمكانات والوسائل والسبل الكفيلة لتفعيل هذه العلاقة على مستوى التطبيق والممارسة. "وتبقى المدرسة هي التي يجب عليها أن تخطو الخطوة الأولى نحو هذا الانفتاح، وعليها أن تعمل جاهدة على جعل الأسرة تلتحق بها وتشاركها هموم عملها كعنصرين مهمين من عناصر المجتمع، كما يجب عليها أن تنفتح أيضا على باقي مكونات المجتمع، وذلك بتفعيل جميع الإجراءات التشريعية والقانونية التي تمكنها من تحقيق هذا الانفتاح"(11). المدرسة من واجبها أن تستجيب لمتطلبات مستقبل المجتمع، وبهذا عليها أن

تكون واعية بحقيقة المجتمع ودرجة التغير فيه بما يساعد الفرد على الاندماج الاجتماعي، والتفاعل مع ثقافة الآخر بشكل إيجابي بعيدا عن التبعية والهيمنة.

من أهم الأدوار الأساسية للمؤسسة التعليمية الحداثية، في إطار التربية على القيم، هي التربية والتأديب أولا، ثم بعد ذلك التعليم الحقيقي والمعرفة المنتجة، وحسب اعتقادنا، فإن التربية والتأديب أولى من التعليم، فلا معنى ولا قيمة للعالم غير المؤدب وغير المخلق, والذي لم يعلمه علمه التواضع ورباطة الجأش, فليعلم علم اليقين أنه في حقيقة الأمر أسفل سافلين، كيفما كانت مراقي علمه وشواهده. فهل تؤدي المدرسة هذه الرسالة المعقدة؟ أم تخلت عنها مكرهة لمؤسسات أخرى تعنى بهذا الجانب الحياتي؟

المدرسة المغربية الحديثة ارتبطت بسلطة جديدة خاصة، من أجل إعادة بنينة كل مؤسسات المجتمع الأساسية، السياسية والدينية والاقتصادية...، سعيا لتحقيق الهيمنة ورسم معالم المجتمع المنتظر، لذلك، "الرابط الأساسي الذي يجمع ما بين المدرسة وإعادة هيكلة وتهيئة لما هو سياسي وديني...، هو الأمر الذي يمثل ثورة مسرحها المدينة، وممثلوها الشرائح الحضرية البرجوازية"([12]). وهو تأكيد على الأصول الحضرية للشكل المدرسي وطريقة اشتغاله. وفي نفس السياق يرى بيير بورديو P.Bourdieu أن "الأساسي في نمط التسوية الذي يحدد التمكن العملي، يتم نقله في إطار الممارسة، وفي وضعية ممارسة دون ولوج مستوى الخطاب، أي أنه لا يتم إيماء نماذج، وإنما أفعال الآخرين"([13]). بمعنى إعادة إنتاج أنماط سلوكية مرغوبة ومقصودة مسبقا، وهو أسلوب في إعادة بنينة الشخصية وفق شروط ومعايير الآخر، وهو الشكل الحاضر بجلاء ويبرز اتساع الهوة بين مجتمع ينتظر من المدرسة تصحيح أنماط السلوك الخاطئ وتبيت وتثمين السلوكات والقيم الإيجابية، وبين مدرسة تتجه صوب تكريس ثقافة التحكم والهيمنة عن طريق العنف الرمزي وإعادة الوراثة.

المدرسة المغربية اليوم أصبحت تعيش عزلة عن باقي المؤسسات الأخرى، نظرا لاعتمادها على توجه لا يستجيب لحاجيات المجتمع، فهي لم تعد فضاء محايدا اجتماعيا تنقل فيه المعارف العلمية والخبرات المهنية فقط، بل أداة لإعادة إنتاج الثقافة والنظام السائد. وبهذا المعنى، هي "جهاز مهمته نقل وترسيخ أفكاره المهيمنة وذلك لإعادة إنتاج تقسيمات المجتمع الرأسمالي وجعل النخبوية عملا مشروعا، وبالتالي إعادة إنتاج القيم والعلاقات الاجتماعية السائدة. فالنظام التربوي يمارس عنفا قصديا لكنه مفروض من طرف سلطة ذات نسق ثقافي سائد"([14]). وبالتالي فالوظيفة الإيديولوجية للمدرسة طاغية بشكل كبير، و تتجلى في كونها مؤسسة للترويض الاجتماعي وإعادة إنتاج نفس أنماط الفكر ي والسلوك المرغوب، لصناعة أجيال مقصودة ليس من حيث الاستجابة لمتطلبات العصر وتحقيق النهضة المبنية على الأصالة وفي نفس الوقت

الانفتاح على التجارب الأخرى، بالرغم من أن ذلك وارد على مستوى التنظير، بل محاولة تحقيق التوازن ولو كان ذلك على حساب الأفراد أو المجتمع.

وفي نفس السياق، تتمظهر الهيمنة الحديثة من خلال المؤسسات الخارجية التي لا تحمل صفة الشخصية، و"تتجسد الآلية المميزة للهيمنة الحديثة في التموضعية **Positionnisme**، أي تواجد مؤسسات خارجية عن الأشخاص، وحيث تتموضع بطريقة لاشخصية رموز تملي المعايير، بمعنى أن الهيمنة تمارس عن طريق أنساق موضوعية، ومؤسسات خارجة عن الأشخاص ومستقلة عنهم. ويتعلق الأمر بمؤسسات لاشخصية، يتم تدبيرها بطريقة عقلانية وبيروقراطية تبعا لقانون الدولة"([15]). إن هذا النوع من الهيمنة مؤسساتي، يتم بشكل فوقي، عبر بنيات المجتمع ككل بشكل مركب وممنهج، والذي يعد النظام المدرسي جزءا أساسيا منه. فالمؤسسة التعليمية هي مؤسسة للصراعات الأيديولوجية والطبقية، بل تخدم مصالح فوقية. والهيمنة الخارجية تتمظهر في البرامج والمناهج التصورات المستوردة من الخارج، وهذا ما يجعل المجتمع، الذي سيكون المواطن فاعلا فيه، مهددا باكتساح الأفكار والثقافة المستوردة وبهذا يجعل الفرد ينسلخ من ثقافته شيئا فشيئا بشكل ضمني مضمر.

ومن الأمور التي تهدد القيم المجتمعية وأساليب التنشئة الاجتماعية التي يضطلع بها المجتمع بكل مؤسساته، ما نراه باستمرار من غزو الفضائيات والتكنولوجيات الحديثة، لكل البيوت، وتطورها السريع، وفقدان الأسرة لزمام التحكم والمراقبة لنوعية البرامج التي يشاهدها الأطفال والشباب، وطبيعة الأفلام والشرائط التي تستهويهم، و التي تبث ثقافة وقيما مغايرة لقيم مجتمعنا وتقاليده، نتج عنه نوع من اصطدام الثقافات والقيم، ما يخلق نوعا من التمزق والحيرة لدى الطفل ويهمش دور المدرسة في نقل التراث المحلي للجماعة إلى الأجيال المقبلة، "فالقيم التي تحملها هذه المواقع ضمنا وصراحة، تتسلل لاإراديا لوجدان الطفل لتظهر بعد ذلك سلوكا وتصرفا واتجاهات وقيم جديدة، قد لا يرضى المجتمع عنها دائما لتضادها مع منظومته القيمية ومع ما هو سائد في الأسرة وفي المدرسة، فيحدث لديه بالضرورة، انفصال اجتماعي عن النسق القيمي للمجتمع، مما يهدد بكارثة قيمية حقيقية"([16]). وبهذا، غالبا ما تسيطر على كيان وشخصية الطفل المراهق، القيم الدخيلة وتطغى على القيم الأصيلة نظرا للتأثير القوي الذي يمارسه الإعلام بإغراءاته.

ويمكن أن نخلص في النهاية إلى عدم الانسجام بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى، لأنه أصبح لكل مؤسسة اجتماعية تصور خاص، وثقافة خاصة، ويتمثل ذلك في عدم قدرة المدرسة حتى الآن على مواكبة التطور السريع لوسائل اكتساب المعرفة، كذلك على مستوى الأساليب والمقاربات التي تشتغل بها، ونوع القيم وسبل تنزيلها، وحتى في الشكل والمضمون الذي طرحت به، رغم كل المحاولات والتجارب الإصلاحية، لذلك يرى عالم الاجتماع المغربي مصطفى

محسن "أن نظم ومؤسسات وسياسات التربية والتعليم والتكوين تبدو متخلفة على أكثر من مستوى، بل فقدت القيمة والمكانة التي كانت تحظى بهما في الماضي؛ الأمر الذي حدا بالعديد من المجتمعات إلى الدعوة إلى إصلاح شامل لنظم التربية والتكوين، ونهج سياسات جديدة لتأسيس مدرسة المستقبل وفق ما يتلاءم مع المتغيرات والرهانات والتحديات الآنية والمستقبلية[17]".

3.المدرسة المغربية أمام إشكالية التغيرات القيمية

تعد أزمة القيم من السمات الواضحة في العصر الحاضر، نتيجة لطغيان المادة على ما حولها من قيم ومبادئ، فالتقدم الباهر الذي وصل إليه الإنسان لم يحقق له التوازن النفسي الذي يبتغيه، بل إنه ساعد على اهتزاز القيم وضحالتها بداخله فأصبح كل ما يهمه المادة فحسب، فهو لا يرى إلا ذاته، ولا يسمع إلا صوته. ونتيجة لهذا ضعفت القيم التي تحافظ على الترابط الاجتماعي، مما أدى إلى تفشي مشاكل اجتماعية كثيرة مثل الانحراف وتعاطي المخدرات بكل أنواعها، وتفكك الأسر نتيجة الطلاق والأمية والبطالة وطغيان أسلوب العنف، ومشاكل أخرى كالتشرد والتسول والعدوانية و الفردانية، لأن الأفراد أصبحوا لا يهتمون إلا بما يخدم مصالحهم الشخصية، وكذا الغش والرشوة والمحسوبية.

فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى التربية على القيم والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الإنسانية بين الأفراد. وتعد المدرسة أحد أجزاء المجتمع الأساسية، التي تقوم بفعل التربية والتكوين لتحقيق الاندماج في المجتمع عبر مجموعة من الوظائف الإيجابية والسلوكيات المدنية الفعالة. وهذا الهدف الأسمى لن يتحقق، إلا باعتماد فلسفة تربوية تقوم على برامج ومناهج حية تستهدف ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني وقيم حقوق الإنسان...، يكون لها آثار إيجابية على الفرد والمجتمع، وبإدماج جميع القيم الإنسانية الأصيلة والدائمة وفق رؤية تشاركية بنيوية ووظيفية لجميع مؤسسات المجتمع.

1.3.حول مفهوم القيم

تتنوع المفاهيم الخاصة بمعنى القيم باختلاف الأطر المرجعية الخاصة بالباحثين، فالبعض يراها تدل على المثل العليا، وآخرون يرون أنها دليل على المنفعة. ومن هنا يمكن القول إن القيم تتباين بتباين الشعوب والمجتمعات والأفراد، وتصوراتهم الثقافية، وأبنيتهم الاجتماعية، وطبيعة النشأة والتربية. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور أن "القيمة واحدة القيم، وأصله الواو، لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة: ثمن الشيء بالتقويم، تقول: تقاوموه فيما بينهم. وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته، فقد استقام لوجه"([18]). كما أن القيم "هي المبادئ والمعتقدات الأساسية، والمثل، والمقاييس، أو أنماط الحياة التي تعمل مرشدا عاما للسلوك، أو

نقاط تفضيل في صنع القرار، أو لتقويم المعتقدات والأفعال، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمو الخلقي والذاتي للأشخاص".([19])

وبهذا المعنى، تعد القيمة هي الحكم الذي يصدره الفرد على موضوع ما، مستندا إلى مبادئ ومعايير وضعها المجتمع الذي يوجد فيه. هي إذن أحكام اجتماعية خارجة عن الشخص أو هي مجرد اتفاق اجتماعي على أن نتصرف بشكل معين لفظيا وأدائيا. وبهذا، تعد "القيمة خاصية إن وجدت في الشيء جعلته مرغوبا فيه، أو غير مرغوب فيه، كالخير، والشر، والفضيلة، والرذيلة، والعدل، والجور... هذه الثنائيات تندرج ضمن أنواع كبرى من القيم، كالقيم السياسية: المواطنة، والديمقراطية. والقيم المنطقية: الصحيح والخطأ. والقيم الاقتصادية: السعر، والفائدة. والقيم الأدبية: الذوق والمتعة. والقيم الجمالية: الجميل، والعظيم. والقيم الأخلاقية: الواجب، والإيثار. وإن كانت القيم عادة ما ترتبط بالأخلاق، فإن هناك فرقا بين الأخلاق، والإيتيقا. فالأولى تحدد لنا الواجبات، والحقوق. أما الثانية، فتوصينا بالحكمة، والسعادة.([20]).

القيم معايير يحكم عليها الناس بأنها حسنة، يريدونها ويبحثون عنها، ويكافحون لتمريرها إلى الأجيال الموالية والإبقاء عليها. إنها "المبادئ السليمة ومجموعات الفضائل التي هي وليدة الدين الصحيح والفلسفة الرشيدة لتوجيه سلوك الإنسان، وقد ثبت أن هذه القيم لا تسير في اتجاهها إلا عن طريق تفاعل الفرد وبيئته الطبيعية والاجتماعية تفاعلا كاملا".([21]) يمكن القول كذلك أن "القيم هي تفضيلات جماعية يمكن اقتسامها، أو عدم اقتسامها من طرف أشخاص، ومجموعات اجتماعية".([22])

إن مفهوم القيم يحمل دلالات ومعاني متعددة حسب السياق الذي وجدت فيه، يتسع ليشمل المعاير والمبادئ والتفضيلات والفضائل والأحكام...، لأنه "عند إصدار الأحكام، يكون للقيم دور أساسي تؤديه، لأن عملية إصدار الأحكام تنبني على القدرة على وزن الأفضليات، وعلى الموازنة بين المزايا والمساوئ، وعلى اختبار النتائج المترتبة مستقبلا على الأحكام الحالية. فإن لم تكن هناك قيم، أو إذا كانت هناك قيم مهملة، فإنه لا يمكننا أن نتمعن في الاختيار بين مساق تصرف ومساق تصرف آخر".([23])

وهو الأمر الذي يؤكده محمد الدريج بقوله: "القيم تفضيلات (تشكيلات من المفاهيم والمعايير والاتجاهات) التي تتصف بالثبات النسبي، يحملها الفرد عن الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة. تفضيلات تشكل البناء النفسي/الاجتماعي الذي ينشأ في الفرد، من خلال حياته وتجاربه، وتصير موجهة وحاكمة لشخصيته وأسلوبه. بحيث تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته وسلوكه، بحيث تساعده في تحديد ما هو بخس وما هو ثمين، ما هو مقبول وما هو مرفوض، ما هو صائب وما هو خاطئ، ما هو خير وما هو شر، ما هو حق وما هو باطل، من الظواهر والآراء والمواقف والسلوكيات".([24])

إذن، القيم مبادئ سليمة وفضائل معنوية حسنة، تحض عليها الأديان والفلسفات الرشيدة التي توجه سلوك الإنسان وترفعه وتحقق الاطمئنان له وللجماعة. كما يمكن أن نقول كذلك أن القيم هي المثل التي توجه سلوك الناس وتنظمه، وتختلف مرجعياتها باختلاف الأمم وتباين ثقافتها ومعتقداتها الدينية، وتطور مقوماتها الحضارية.

2.3.علاقة التربية بمنظومة القيم

تختلف المجتمعات البشرية في أولوياتها عند تحديد أهداف النظام التربوي، فقد تركز بعض المجتمعات على المفاهيم الإدراكية المعرفية والتي تعنى بتعلم الأفراد المهارات والمعارف، وقد تركز أخرى على التربية القيمية التي تعنى بأعداد الأفراد ليكتسبوها و يتمثلوها، أما الثالثة فتركز على مفاهيم التنشئة الاجتماعية التي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقا وانسجاما مع أفراد المجتمع، وإنشاء علاقات اجتماعية متبادلة، أو قد تكون بعض الأمم منظومة تراعي الأبعاد الثلاثية المذكورة بهدف تحقيق النمو الشامل للفرد معرفيا ومهاريا ووجدانيا، مما يساعد على توازن البناء النفسي للفرد وتمكينه من بناء علاقات اجتماعية سليمة ومتوازنة من خلال تنشئته اجتماعيا وبشكل سليم.

إن القيم ضرورية لتحقيق السعادة للفرد والمجتمع، وتنظيم سلوك الناس، مما ييسر العيش الهادئ الكريم ويحفظ الحقوق، ويمنع الطغيان والاعتداء، فهي "تعمل على تحقيق المجتمع المتعاون على الخير، وتجعل المسؤولية بين الفرد والمجتمع تبادلية وتضامنية، تحفظ للجماعة مصلحتها وقوة تماسكها، وللفرد حريته، وبدون القيم تنحط الجماعة البشرية إلى مرتبة الحيوانية، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا خاليا من الصدق والأمانة والإخلاص والعطف على العاجز والفقير وحب الخير"([25]).

لذلك ترتبط القيم بواقع الحياة اليومية ارتباطا وثيقا، ينبغي أن تكون في الحقل، والمصنع، والمدرسة، والأسرة،... بحيث يظهر الإخلاص في العمل والصدق في القول والفعل، والثقة والوفاء ومحاربة التواكل، والتهاون، كما ينبغي أن تجسد هذه القيم لتكون سلوكا إيجابيا في المجتمع لتحقق الخير له وللإنسانية جمعاء، ولن يتحقق ذلك إلا عبر قاطرة مبنية على ركائز متينة قوامها البرامج والمناهج الحية، والأطر والمؤسسات التي تقوم بوظيفة التربية والتكوين والترشيد لا التدريس فقط. فإننا لا يمكن أن نتصور الصدق إلا في إنسان صادق، والوفاء إلا من إنسان وفي.

3.3.أزمة القيم في المدرسة المغربية

إن برامج ومناهج ومواد المدرسة المغربية لازالت تركز على الإطار الفكري والمفاهيمي بعكس المجتمعات الغربية التي تتناول إضافة إلى ذلك الآليات الفعلية الهادفة إلى نشر وتثمين ثقافة القيم ورفع درجة الوعي بمتطلباتها من حقوق وواجبات، وتعزيز ثقافة الاحتكام للقانون في

تنظيم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والدولة. "من خلال ملاحظتنا اليومية للمجتمع المدرسي، والذي يفترض فيه أن يشكل منبعا للقيم، نسجل سلوكات غير منضبطة، وظواهر منافية للمواطنة، وممارسات لا مدنية شتى، من قبيل الالتجاء إلى الغش في الامتحانات بطرق عدة، استخدام العنف بأشكاله المختلفة، عدم احترام الغير، عدم أداء الواجب، الإضرار بالممتلكات العامة، وبالبيئة...، وتصل هذه المظاهر اللاأخلاقية والمنافية للشيم والقيم إلى حد العنصرية".(26)

إن مصدر التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية يعاني خللا مشخصا بأزمة القيم، وهذه الأزمة ترجع لا محالة إلى أسباب لا مادية؛ والحديث عن أزمة التربية والتكوين هو حديث لا ينقطع في كل الأمم وعلى مر التاريخ. ومن الواضح أن هذه الأزمة تتلون بوعي المجتمعات وانتظاراتها. فأزمة المدرسة في كندا هي غير أزمتها في فرنسا أو في المغرب، ومن ثم تتنوع الحلول تبعا لتصور الأزمة ونوعيتها. إن الاقتناع بوجود أزمة في المدرسة المغربية سبب كاف لتدشين مسلسل إصلاح المنظومة التربوية التي يقدم عنها البنك الدولي تقريرا أسودا، يقدمه بالوصف ويعيشه المجتمع المغربي بالمعاناة.

إن الحديث عن الإصلاح رهين بالاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلباته، فعندما لا تكون المدرسة بمنتوجها المعرفي والمهاري والقيمي في مستوى المجتمع وتطلعاته وتحولاته؛ أو تعجز عن التفاعل معه تكون الأزمة. لذلك يلح الميثاق الوطني للتربية والتكوين(2000) في تصوراته النظرية، على العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع باعتبارها محركا أساسا للتقدم الاجتماعي، وعاملا من عوامل الإنماء البشري المندمج. "تسعى المدرسة المغربية الوطنية الجديدة إلى أن تكون مفتوحة على محيطها بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج إليه منها بكل ما يعود بالنفع على الوطن، مما يتطلب نسج علاقات جديدة بين المدرسة وفضائها البيئي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي"(27).

كما يلح الميثاق الوطني على اعتبار المدرسة مجالا حقيقيا لترسيخ القيم الأخلاقية، وقيم المواطنة وحقوق الإنسان، وممارسة الحياة الديمقراطية، وهذه الفلسفة العامة هي التي توجه مراجعة المناهج التربوية، استنادا إلى مدخل يتمثل في اعتماد التربية على القيم. "يروم نظام التربية والتكوين الرقي بالبلاد إلى مستوى امتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والإسهام في تطويرها، بما يعزز قدرة المغرب التنافسية ونموه الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في عهد يطبعه الانفتاح على العالم".(28)

واستنادا إلى الاختيارات والتوجهات في مجال القيم؛ تعد مرتكزات ثابتة في الميثاق وهي "قيم العقيدة الإسلامية، قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، قيم المواطنة، قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية. فإذا كانت هذه هي الفلسفة العامة والاختيارات والتوجهات

والمرتكزات الأساس للنظام التربوي المدرسي، وإذا تمعنا جيدا حجم المجهودات المبذولة على مستوى التنظير، وإذا كان المجتمع المغربي هو المحك وهو المعيار الذي يحكم على تنزيل مضامين القيم، وبالنظر إلى الإشكالات العميقة التي يختزنها هذا المجتمع من استفحال الجريمة والغش والسلوكيات اللامدنية وغيرها، فبأي معنى نتحدث عن أزمة القيم بالمدرسة والمجتمع؟

المدرسة المغربية لوحدها غير قادرة على تحقيق هذا المرمى، لأن العنصر البشري تتقاسمه المدرسة مع مجموعة من الأجزاء المجتمعية الأخرى، مثل الأسرة والإعلام والجمعيات وغيرها من التنظيمات الاجتماعية. لذلك تحقيق التنمية المطلوبة يتطلب تكاملا وظيفيا بين جميع الأجزاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي خلل في أحد الأجزاء يؤدي إلى خلل في المجتمع ككل، وفي هذا الصدد، يرى الدكتور مصطفى محسن أن "نظم ومؤسسات وسياسات التربية والتعليم والتكوين تبدو متخلفة على أكثر من مستوى، بل فقدت القيمة والمكانة التي كانت تحظى بهما في الماضي؛ الأمر الذي حدا بالعديد من المجتمعات إلى الدعوة إلى إصلاح شامل لنظم التربية والتكوين، ونهج سياسات جديدة لتأسيس مدرسة المستقبل وفق ما يتلاءم مع المتغيرات والرهانات والتحديات الآنية والمستقبلية"([29]). و من بين التحديات التي على المدرسة المغربية أن تراهن عليها في المستقبل نذكر:

- ✓ تحدي الدمقرطة وتكافؤ الفرص، سيما وأن شعار تعميم التعليم لا يزال لم يعرف بعد طريقه إلى التحقيق الفعلي بالرغم من الجهود المبذولة، حيث ما زالت الفوارق قائمة بين الذكور والإناث، وبين الأرياف والحواضر، وبين الأحياء الراقية والفقيرة، وبين الجهات؛
- ✓ تحدي الوصول إلى جودة حقيقية في نظامنا التعليمي، حيث تُجمع التقارير التقييمية والتشخيصات على تردي المنتوج التربوي،
- ✓ تحدي توفر منظومة تدبيرية تجعل في صلب اهتماماتها وفي صدارتها الفصل الدراسي والمتعلم؛
- ✓ تحدي الانصهار مع المحيط، بحيث أن نظامنا التعليمي مطالب بالانفتاح على بيئته المجتمعية والتكافؤ معها، وإقرار سلطة الكفاءة والاستحقاق؛
- ✓ تحدي المواكبة الحضارية والتوجه نحو المستقبل، بمعنى ضرورة مواكبة العولمة الجارفة مع الوعي بما تنطوي عليه من انعكاسات بل ومخاطر.

4.3.مدرسة القيم في ضوء التحولات المجتمعية

لا أحد يجادل في كون المجتمع المغربي عرف دينامية كبيرة في العديد من المجالات، منذ مطلع القرن العشرين خاصة، هذه التحولات انعكست بشكل كبير على مستوى منظومة القيم المجتمعية عامة أمام الثورة العلمية والتكنولوجية، إذ أن هذا المجتمع أصبح يعيش في مفارقة قيمية خطيرة تتمثل في ما يمكن أن نعتبره "مسافة أو تفاوتا قائما بين إيقاع التحديث

البنيوي(البنيات التحتية، القوانين، المؤسسات، أنماط العيش والاستهلاك، إلخ) الذي يعبر عنه عادة بكلمة تحديث(Modernisation)، وبين إيقاع الحداثة(Modernité) باعتبارها تمس بالأساس الفكر، والتمثلات، والقيم، والعقليات، والتي عادة ما تبدو وتيرتها أقل سرعة من إيقاع تحول الإطار المادي لحياة الناس"([30]).

وقد ارتبط وضع الأسس الأولى للتعليم العصري بالمغرب بفترة الحماية، خلال هذه الفترة تم تأسيس مدارس عصرية حسب النموذج الفرنسي، من أجل تمرير بنيات وأسس الثقافة الفرنسية. "يكاد يجمع الباحثون على أن الهدف الرئيس من هذا التعليم العصري، كان هو تلقين ثقافة فرنسية بأوسع قدر ممكن، ثقافة تسعى إلى تبديد النظرة العدوانية للاستعمار من جهة، ومن جهة أخرى إلى تكوين أطر متوسطة تسهر على مصالح فرنسا بالمغرب"([31]). وبعد الاستقلال رفع المغرب شعر التحديث وفق الأسس الوطنية للبلاد، وكان من ضمنها الاهتمام بالتعليم وفق استراتيجية تلميذ اليوم هو مواطن وقائد الغد، وبهذا أصبح التعليم يشكل وظيفة للارتقاء الاجتماعي، لأن مسار التعليم يؤهل للحصول على وظيفة تضمن مكانة اجتماعية راقية.

في ظل هذا التحول، ارتفع العرض المدرسي، ومع ارتفاع النمو الديمغرافي تزايد عدد الخرجين من الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التكوين الذين طالتهم البطالة، إضافة إلى الشكل الذي أصبحت تشتغل به المدرسة المغربية من حيث الوسائل والتقنيات والمحتويات أمام التغيرات التي عرفها ويعرفها المجتمع، خاصة في عالم التقنية والتكنولوجيا، مما أصبحت معه منظومة القيم المغربية في طريق الانمحاء، وذلك ناتج عن عدم التوازن بين تعميم التمدرس وضمان تجديده وجودته، والتوقع العقلاني لآفاقه المستقبلية وفق دينامية المجتمع. هذا الوضع المزري ولد لدى التلاميذ والشباب والآباء نوعا من الإحباط، وأصبحت المدرسة مصدرا لهدر الوقت والطاقات، واستنزاف لموارد الأسر والدولة، فتحولت العلاقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى إلى حالة تنافر.

وبخصوص القيم المجتمعية، بقيت المدرسة المغربية منغلقة على نفسها وفق قيم تقليدية، بدأ من الأسس المنهجية إلى المحتويات وسبل الارتقاء بشخصية المتعلم، فقد كان التلقين عنوان المنهج، وسلطة المدرس عائق محاولات التلاميذ، ومطلب المعرفة لذاتها بعيدا عن امتداداتها الاجتماعية. وبهذا أصبحت المدرسة المغربية أمام تحدي كبير تمثل في ضرورة تجديد أدوارها وسبل اشتغالها، وجعلها منفتحة على المجتمع وخاصة السوسيو اقتصادي، وذلك من خلال استحضار المجتمع بكل قضاياه وإشكالاته الكبرى في قلب المدرسة، والخروج منها إليه بما يعود عليه بالنفع.

وفي هذا الصدد كان مدخل التربية على القيم من أهم مداخل الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000)، غير أن تلك الإرادة بقيت محتشمة جدا مقارنة مع

الحركة السريعة للمجتمع، وهو الأمر الذي أكده تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين(2008)، أن "الرهان على المدرسة في التربية على القيم، ينبع من اقتناع مفاده أن إنجاح المدرسة المغربية يقع في صميم التحديات التي على المغرب رفعها، والحال أن هذا الاقتناع لم يتحول بعد إلى التزام راسخ ومتقاسم على أوسع نطاق. وهو ما تجليه التعبئة الخجولة حول المدرسة المغربية، رغم حجم الرهانات المطروحة عليها"(32).

وبهذا المعنى رغم مرور ثمان سنوات على الإصلاح الجديد لم يتم تنزيل مضامين الإصلاح على أرض الواقع، وبقيت الهوة بين المدرسة والمجتمع تتسع يوما بعد يوم، أمام تحولات مجالات الحياة. وأمام كل الصعوبات والإكراهات المتعلقة بنقل القيم الإنسانية من قبيل القيم الإسلامية، وقيم المواطنة والسلوك المدني، وقيم حقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية، والتكافل والتضامن وغيرها من القيم والسلوكيات الجادة، وهي صعوبات تجعلنا أمام مجموعة من الأسئلة: هل المدرسة المغربية غير قادرة على جذب الشركاء الاجتماعيين والتربويين والاقتصاديين بفعل وسائل جدية وصريحة؟ أو يمكن أن نقول أنها حاولت التملص من مجموعة من المسؤوليات والوظائف لصالح شركاء ورطتهم في هم الأزمة بدعوة التعبئة المجتمعية؟ وفي هذا الصدد توالت إصلاحات مثل مشروح البرنامج الاستعجالي(2009-2012)، وبعده الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030.

بالرغم من كل المحاولات التي تمت في إطار التربية على القيم، فإن مستويات التحقق تظل محتشمة أمام التقدم البطيء في مستويات التنزيل، وأمام التحدي التكنولوجي والثقافي في إطار المعرفة الكونية، ومدى قدرة الثقافة المغربية على فرض وجودها الحقيقي، "فالانتشار الواسع والسريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاستعمالها، ولاسيما من لدن الناشئة والشباب. معلوم أن هذه التقنيات العصرية تحمل في ثنايا إرسالياتها جملة من القيم والموجهات الأخلاقية، مما يستدعي من المدرسة ملاءمة آليات اشتغالها وطرائق فعلها البيداغوجي، في اتجاه رفع تحدي التنافسية الرقمية، بل والتحكم في تلك التقنيات، والقدرة على حسن توظيفها، بهدف نقل القيم المشتركة بأساليب مقنعة ومبتكرة"(33).

مما سبق، يتضح أن تحدي تجسيد وترسخ ثقافة القيم بالمدرسة المغربية هو مسؤولية مجتمع بكامل مؤسساته، لأن الطفل/التلميذ ليس حكرا على المدرسة لوحدها، كما أن الحياة التي يعيشها التلميذ في الأسرة والنادي والجمعية وأمام مؤسسة الإعلام وفي المسجد لها من التأثير بشكل يتقاسمه مع المدرسة، وبالتالي لابد من أن تكون هناك رؤية بنيوية وظيفية، تتحمل فيها كل مؤسسة اجتماعية مسؤولياتها كاملة، وتكون المدرسة في هذا الصدد هي المبادرة والحاضنة من خلال الليونة في التشريعات والقوانين والمستلزمات المادية واللوجيستيكية، والخاصة بالشراكات والتعاون المتبادل.

خاتمة

إن واقعا بشريا يعيش تحديات ورهانات على مستوى العقيدة والمعرفة والعلم، وعلى مستوى الاقتصاد وفرص الحياة وأنماطها، لا يمكن تدبيره إلا في إطار جو ديمقراطي يتم فيه تدبير الشأن العام والبحث عن تحقيق الخير الأسمى للجميع بحرية وحوار ومشاركة وبعقلانية تبني البرامج عبر قراءة التاريخ، من خلال استخلاص القيم والخصوصيات الضامنة للوحدة والهوية، وتحليل الواقع، من خلال التعامل النقدي مع المطالب الآنية في ظل إكراهات الواقع المحلي والدولي، واستشراف المستقبل، من خلال البحث عن موطئ قدم في خريطة العالم التي أصبحت افتراضية إلى حد لا يتصور.

ولا شك أن الانفتاح الثقافي العالمي عبر انتشار ثقافة الانترنت ووسائل الاتصال والإعلام أثر على ثقافة المجتمع المغربي، خاصة الهوية والانتماء والتعددية والحرية والمشاركة السياسية في وقت بقيت فيه المدرسة المغربية محافظة على أساليها التقليدية رغم كل المحاولات التصحيحية. لذا، فإن استيراد الأفكار والمفاهيم عبر وسائل الفضاء الإعلامي ومختلف طرق الاتصال أدى إلى التأثير في الصورة الذهنية القائمة لدى المتعلمين حول مفهوم القيم وأبعادها. بالرغم من "كل الإجراءات والمجهودات تبقى دون مستوى التحديات المتجددة والمستمرة، المتمثلة أساسا في الغزو الثقافي والإعلامي الناتج عن الثورة التقنية في عالم الاتصال والتواصل، والتي تحمل في طياتها وبين ثناياها جملة من القيم الغربية والهدامة".([34]) مما يجعل المدرسة المغربية أمام تحديات كبيرة وهي إيجاد صيغة واضحة تخرج المتعلمين من حالة الحيرة والقلق بل التناقض الذي يعيشون فيه باستمرار، تتمشى والتغيرات المستمرة.

❖ الهوامش

[1]الصديق الصادقي العماري، تقديم، مجلة كراسات تربوية، مطبعة شمس برنت، سلا، المغرب، العدد 04، مارس 2019، ص 07.

[2]A.Gras, Sociologie de l'éducation, Textes fondamentaux, Edition Larousse, Paris, 1974, p 23.

[3]محمد فاوبار، المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ، تقديم: أ. عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011، ص 19.

[4]Emile Durkheim, Education et sociologie, P.U.F col le sociologue, 2 ème édition, paris 1966, p: .41

[5]Emile Durkheim, op cit , p: 49.

[6]عبد الكريم غريب، سوسيولوجيا المدرسة، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2009، ص 137.

[7]الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2015، ص 15.

[8]فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة، دار الفكر العربي- القاهرة، مصر، 1999، ص 154.

[9]عبد الكريم غريب، التخلف الدراسي، دراسة نظرية وميدانية، تقديم: رشدي فكار، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991، ص 76.

[10]الصديق الصادقي العماري، سوسيولوجيا التمايز أمام التربية، مجلة كراسات تربوية، مطبعة شمس برنت، سلا، المغرب، العدد 04، مارس 2019، ص 37.

[11]الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية، ص 18-17.

[12]Guy Vincent, L'éducation prisonnière de la forme scolaire, PUL, 1993, p:17.

[13]P. Bourdieu, Le Sens Pratique, éditions de minuit, 1980, p:184.

[14]الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية، ص 49-48.

[15]عبد الكريم غريب، سوسيولوجيا المدرسة، ص 50.

[16]محمد الدريج، المدرسة المغربية وتحديات التربية على القيم: التحدي الرقمي نموذجا، مجلة كراسات تربوية، مطبعة شمس برنت، سلا-المغرب، العدد 04، مارس2019، ص 16.

[17]مصطفى محسن، مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير، سلسلة شرفات 26، منشورات الزمن، ط1، الرباط، 2009، ص 49-56.

[18]ابن منظور، لسان العرب، دار العارف، ب.ت، ص 3783.

[19]Halstead J, and MJ. Taylor, Values in Education and Education in Values, London: The Falmer Pres, 1996, p: 14.

[20]هيئة التحرير، مفهوم القيم، مجلة دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم-المغرب، مطبعة مكتبة المدارس، الدار البيضاء، المغرب، عدد 5، شتنبر 2011، ص 90.

[21]الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية، ص 87-86.

[22]رحمة بورقية، وآخرون، التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، 50 سنة من التنمية البشرية، RDH50، الرباط، المغرب، 2006، ص 10.

[23]المهدي المنجرة، قيمة القيم، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، ط5، 2013، ص 40.

[24]محمد الدريج، المرجع السابق، ص 09.

[25]الصديق الصادقي العماري، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، العدد 59، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، أبريل 2014، ص 31.

[26]محمد بلهادي، إشكالية القيم في المنظومة التربوية، مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، العدد 52، يونيو 2012، ص 56.

[27]وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية و التكوين، المغرب، 2000، الفقرة 09.

[28]وزارة التربية الوطنية، المرجع السابق، المبادئ الأساسية.

[29]مصطفى محسن، مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير، سلسلة شرفات 26، منشورات الزمن، الرباط، المغرب، ط1، 2009، ص ص 49-56.

[30]محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مجلة دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، مطبعة مكتبة المدارس، الدار البيضاء، المغرب، العدد 05، شتنبر 2011، ص 14.

[31]عبد الكريم غريب، سوسيولوجيا المدرسة، ص 177.

[32]المجلس الأعلى للتعليم، تقرير عن حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء 01، إنجاح مدرسة للجميع، المغرب، 2008، ص43.

[33]عبد اللطيف المدني، المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة، مجلة دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم-المغرب، مطبعة مكتبة المدارس، الدار البيضاء، المغرب، العدد 05، شتنبر 2011، ص 12.

[34]محمد بلهادي، المرجع السابق، ص 58.

❖ **بيبليوغرافيا**

• **الكتب**

- ابن منظور، لسان العرب، دار العارف، ب.ت.

- المهدي المنجرة، قيمة القيم، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، ط5، 2013.

- عبد الكريم غريب، سوسيولوجيا المدرسة، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2009.

- عبد الكريم غريب، التخلف الدراسي، دراسة نظرية وميدانية، تقديم: رشدي فكار، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991.

- مصطفى محسن، مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير، سلسلة شرفات 26، منشورات الزمن، الرباط، المغرب، ط1، 2009.

- محمد فاوبار، المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ، تقديم: أ. عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011.

- الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2015.

- فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة، دار الفكر العربي-القاهرة، مصر، 1999.

– Halstead J, and MJ. Taylor, Values in Education and Education in Values, London: The Falmer Pres, 1996.

– P. Bourdieu, Le Sens Pratique, éditions de minuit, 1980.

– Guy Vincent, L'éducation prisonnière de la forme scolaire, PUL, 1993.

– A. Gras, Sociologie de l'éducation, Textes fondamentaux, Edition Larousse, Paris, 1974.

– Emile Durkheim, Education et sociologie, P.U.F col le sociologue, 2 ème édition, paris 1966.

- **المجلات**

- محمد الدريج، المدرسة المغربية وتحديات التربية على القيم: التحدي الرقمي نموذجا، مجلة كراسات تربوية، مطبعة شمس برنت، سلا-المغرب، العدد 04، مارس2019.

- الصديق الصادقي العماري، تقديم، مجلة كراسات تربوية، مطبعة شمس برنت، سلا، المغرب، العدد 04، مارس 2019.

- الصديق الصادقي العماري، سوسيولوجيا التمايز أمام التربية، مجلة كراسات تربوية، مطبعة شمس برنت، سلا، المغرب، العدد 04، مارس 2019.

- الصديق الصادقي العماري، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، العدد 59، أبريل 2014.

- محمد بلهادي، إشكالية القيم في المنظومة التربوية، مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، العدد 52، يونيو 2012.

- هيئة التحرير، مفهوم القيم، مجلة دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم-المغرب، الدار البيضاء، المغرب، عدد 5، شتنبر 2011.

- محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مجلة دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم-المغرب، الدار البيضاء، المغرب، العدد 05، شتنبر 2011.

- عبد اللطيف المدني، المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة، مجلة دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم-المغرب، الدار البيضاء، المغرب، العدد 05، شتنبر 2011.

- **تقارير ودلائل**

- وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية و التكوين، المغرب، 2000.

- المجلس الأعلى للتعليم، تقرير عن حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء 01، إنجاح مدرسة للجميع، المغرب، 2008.

- رحمة بورقية، وآخرون، التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، 50 سنة من التنمية البشرية، RDH50، الرباط، المغرب، 2006.